



## عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

## الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### البيع المنهي عنها.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..  
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.  
قال المؤلف رحمه الله:  
فصلٌ في البيوع المنهي عنها.  
ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة}

- هذا الفصل عقده المؤلف في البيوع المنهي عنها، ولم يعقده في البيوع الجائزة، لماذا؟  
لأن الأصل في العقود والبيوع هو الجواز ، والأدلة عليه كثيرة جداً، ومنها ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: 275]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، وغير ذلك من الأدلة ، وهذا يرشدنا إلى أن الأصل في البيوع هو الصحة والحل.

### ❖ أولاً: الملامسة.

قال: ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة.

- وهي أن يقول أي ثوبٍ لمسته فهو لك بكذا، وبيع الملامسة محرمٌ بالاتفاق لهذا النص ولما أيضاً جاء في الأحاديث الدالة على النهي عن بيع الغرر، وهو نوعٌ من بيع الغرر: لأن الملامس لهذا الثوب في الحقيقة لا يعرف قيمته، ولا نوعه، ولا ربما حتى لونه، فيقع عندئذٍ ملمسه أو تقع يده على ثوبٍ فيكون نفيساً وقد دفع مبلغاً زهيداً فيتضرر البائع، أو يكون حقيراً قيمته ليست بذاك، وقد دفع مبلغاً كبيراً.
- وهذا لا شك مما لا يتحقق معه العدل، ويتم عنده إيقاع الظلم بأحد الطرفين، وأيضاً يتسبب في الشحناء والبغضاء بينهم، ولذلك نهي عن مثل هذه الصورة.

### ❖ ثانياً: المنابذة.

قال: وعن المنابذة.

- والمنابذة بمعنى الملامسة لكن الملامسة يلمس الثوب من غير أن يُقلبه أو ينظر فيه، بينما المنابذة يطرح عليه الثوب كما جاء هنا أيضاً في تفسيره أي ثوبٍ نبذته إليّ فهو عليّ بكذا، وهذا كما ذكرنا أيضاً يترتب عليه الجهالة والغرر لأن أي ثوبٍ، قد ينبذ إليه ثوباً غالباً أو رخيصاً على عكس ما دفع فيه؛ ولذلك نهي عنه.

### ❖ ثالثاً: بيع الحصاة.

وأيضاً عن بيع الحصاة.

- وهو أن يقول ارم الحصاة، فأني ثوبٍ وقعت عليه فهو لك بكذا، فيرمي الحصاة وربما وقعت هذه الحصاة على ثوبٍ لا يريده، أو لا يريد أن يدفع فيه مثل هذا الثمن، أو لا يقابل ويعادل ثمنه ما دفع فيه، ومثله كذلك لو رمى الحصاة فقال ما

وصلت إليه هذه الحصاة من مسافةٍ فهو لك من هذه الأرض، فربما كان راميًا، فعندئذٍ حاز الأمتار الكثيرة، وربما كانت يده ضعيفة فلم تجاوز الحصاة أشبارًا، فلا يكاد يحوز شيئًا من هذا العقار، وهذا التفاوت الكبير بين هذا الثمن والمثمن ممنوعٌ شرعًا لأنه كما ذكرنا يخل بقاعدة العدل الشرعي، العدل المأمور في المبيعات، كما أنه يتسبب في الشحنة والخلاف، وإن ادعى أولئك أنهم راضون بهذا، فهذا الرضا في الحقيقة صوريٌّ لا يتحقق معه المقصود الشرعي.

#### ❖ رابعاً: بيع الرجل على بيع أخيه.

قال: ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرجل على بيع أخيه.

- وهذا النوع من البيع هو من البيوع المتفق على تحريمها لثبوت الحديث الذي في الصحيحين، وهذا يشمل ما يكون عند تمام البيع، كما يكون أيضاً عند الركون من قبل هذا الشخص إلى هذه السلعة عند هذا البائع، فتراه الآن يساوم وهو يريد أن يشتري منه، ثم تقول أنا أبيعك بأقل هذا أيضاً داخل في مثل هذا النهي؛ لأنه يتسبب في إيقاع ما نهى الحديث لأجله عن هذا البيع وهو ما يتسبب في الشحنة بين الأخ وبين أخيه، وفيه اعتداءً على حقه؛ ولذلك نهى الشرع عن مثل هذا النوع.
- والحقيقة أن هذا في غاية ما أنت راءٍ من المحافظة على الأخوة بين المسلمين، قد يقول قائل: هذا متصورٌ عند المساومة وقبل استقرار البيع، لكن إذا باعه وانتبه، كيف ينهى عن مثل هذا والبيع قد استقر ولزم الآن المشتري، فالجواب أن هذا يتسبب ربما في سعي المشتري إلى فسخ هذا البيع من البائع الذي باعه إياه، كما إنه ولو لم ينجح في هذا الفسخ، سيبقى هذا موغراً لصدر كل منهما، موغراً لصدر البائع والمشتري، فالبائع يقع في نفسه أن هذا قد اعترض عليه، وحاول أن يختطف هذه المبيعة منه، وأن يوقع في سلعته الذم، ويجعلها من السلع غالية الثمن التي لا يناسب ثمنها مئمتها، وكذلك بالنسبة للمشتري سيقع في نفسه أنه لو لم يشتري مثل هذا البيع، لو لم يشتري مثل هذه السلعة، لو أنه يفسخ هذا العقد، لو يقدر أن يعود فيشتري من الآخر، وهكذا، وكل هذا مما تأتي الشريعة بسده.

#### ❖ خامساً: بيع حاضرٍ لبائِدٍ.

قال ونهى .. {وعن بيع حاضرٍ لبائِدٍ، وهو أن يكون سمساراً}

- وصورة بيع الحاضر للبائِد، وهي من فرائض الفقه الإسلامي التي جاءت وفقاً للأدلة الشرعية، فالفقه إنما يستقي أحكامه من الكتاب والسنة، سواء كان من منصوصهما، أو من الاستنباط من تلك الأحكام، والنظر في المقاصد التي دلت عليها الأدلة الشرعية.
  - بيع الحاضر للبائِد، صورةٌ أن الشخص يكون قد جاء من البادية، ومعه سلعةٌ، هذه السلعة يريد أن يبيعها على أهل المدينة لأن الغالب أن أهل البادية يجدون رواجاً لسلعهم في المدينة أكثر من بيعها في البادية، لأن المدينة فيها أسواقٌ بخلاف البوادي.
  - فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يبيع حاضرٍ لبائِدٍ، وهذا عجيبٌ الحقيقة إذا تأملته تجد فعلاً أن هذا التشريع من لدن حكيمٍ خبيرٍ.
- لماذا؟** لأن أهل البادية يبيعونها بأي ثمنٍ يحقق مرادهم، فلا يغالون في الأسعار، ولا يتمسكون بالغلاء، وإنما هو قد لا يكون تكلف في هذه السلعة كثيراً، مثل ما لو كانت ماشيةً قد ربت عنده، أو إناءً قد صنعه، أو نحو ذلك مما يختص به، أو لا يكلفه فيبيع عندئذٍ بثمنٍ أقل من أن لو كانت هذه السلعة عند أحدٍ من أهل المدينة، فإذا جاء الحاضر الذي هو من أهل المدينة، فاستقبله قبل أن يدخل إلى السوق، وقال أبيعها لك، ترتب على هذا البيع أن يلحق الضرر بأهل المدينة؛ لأنه عندئذٍ لن يبيع بالسعر المقارب الذي ربما باع به صاحب السلعة القادم من البادية؛ لأن أهل المدينة أعرف بما تكون عليه هذه السلعة من ثمنٍ، فعندئذٍ يتضرر أهل السوق بهذه المبيعة، بخلاف ما لو باعها البائِد بنفسه، ولذلك قال في الحديث وهو أن يكون له سمساراً.

- وقد ذهب بعض أهل العلم إلى بطلان هذا البيع؛ لأن النهي هنا يقتضي الفساد، وهذا هو المذهب عند المالكية والحنابلة، وهذا قول قوي، وذلك لأن القول بصحته فيه إضراراً أيضاً لأهل البلد، وتضييقٌ عليهم، وفيه إضرارٌ بالبادي أيضاً إذ قد لا يكون الحاضر صادقاً، فعندئذ يقع الضرر على البادي، ويقع الضرر على أهل السوق، كما أن النهي هنا أخذ على ظاهره وهو اقتضاء الفساد.

### ❖ سادساً: النهي عن النجش.

- هذا أيضاً من صور البيوع المنهي عنها، وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيحين: «لا تناجشوا»، والنهي هنا لما في النجش من الغش، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «من غش فليس منا».
- وصورة النجش أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها، وهذا يكون كثيراً فيما يسعى ببيع المزايدات، وهو الذي نطلق عليه الحراج، فيأتي شخصٌ إلى هذا المكان، وتكون سلعةٌ معروضةٌ للناس من يشتريها، فيزيد هذا وذلك، ويدخل هذا معهم في الزيادة فيقول مثلاً إذا قالوا عشرين، يقول أنا أشتريها بخمسي وعشرين، وهو لا يريد شراءها، ولكن يريد أن يقول الآخرون نشترها بثلاثين وهكذا يزيد حتى يرتفع السعر.
- ومن صور النجش أيضاً أن لو قال صاحب السلعة نفسها إنني قد أعطيت في السلعة كذا وكذا، فيزيد ثمناً عن ثمنها الحقيقي الذي كان السوم عليه، فمثلاً تكون السلعة قد قدر لها من غيرها ثمن ألف ريال، فيقول قد أعطيت فيها ألف وخمسمائة حتى يزيد الناس على هذا الثمن أيضاً، وهذا ممنوعٌ شرعاً لما فيه من المكر والخداع كما قررنا.
- والصور كثيرةٌ التي تصدق على مثل هذه الصورة، صورة النجش، ولكن النهي هنا كما ذكرنا يدل على تحريمها على اختلاف الفقهاء فيما يقتضيه النهي، فثم أقوالٌ كثيرةٌ في هذه المسألة، والنظر إلى ذلك إلى العقد هذا باعتبار الخيار، هل هو قائمٌ على كون النجش عيباً، فيثبت الخيار معه إذا قلنا بالصحة مطلقاً، سواء كانت السلعة عند استقرار الثمن عليها على ثمنها الذي تساويه في الحقيقة، أو كانت أعلى من ذلك بكل من هذين القولين قيل، وقد ذهب السادة المالكية والحنابلة إلى صحة العقد مع ثبوت هذا الخيار، إلا أنهم اختلفوا في ثبوته، فهل يكون ثبوته بمجرد وجود النجش، هذا مذهب المالكية، أو يكون ثبوته الذي هو الخيار إذا تبين عند استقرار الثمن أن هذه السلعة قد زيد علمها في قيمتها أو في ثمنها زيادةً فاحشةً، وهذا مذهب الحنابلة، وهذا أيضاً يقوم على أن الأصل في العقود الصحة، خلافاً لباقي الفقهاء الذين لا يصححون هذا العقد لما تقدم.

### ❖ سابعاً: وعن بيعتين في بيعة.

{قال: وعن بيعتين في بيعة، وهو أن يقول بعثك هذا بعشرة صحاحٍ أو عشرين مكسرةً، أو يقول بعثك هذا على أن تبيعني هذا أو تشتري مني هذا}

- من الصور الممنوعة في البيع، البيعتين في بيعة، والبيعيتين في بيعة لها الحقيقة أكثر من معنى عند أهل العلم.
- ✓ **المعنى الأول:** فقال أن يبيعه بعشرة صحاحٍ أو عشرين مكسرةً، لو كانت السلعة تساوي عشرةً، ومن المعلوم أن الدراهم والدنانير قد تكون صحيحةً أو تكون مكسرةً، فيكون عندئذٍ فيها نقصٌ، لأنهم كانوا يتعاملون بالمعدن سواء كان دراهم من فضةٍ أو دنانير من ذهب.
- فهنا المعنى إن البيع تم على ثمنين ولم يستقر على أحدهما، فمتى كان البيع قد وقع على أكثر من ثمنٍ، سواء كان ذلك ثمانٍ أو ثلاثةً، فإنه عندئذٍ من البيعتين في بيعة، لماذا؟ نأخذ مثلاً المؤلف: عشرة صحاحٍ أو عشرين مكسرةً، ومثله لو قال أبيعك هذه السلعة بألفٍ حالاً أو ألفين مؤجلةً، ثم افترقنا ولم نتفق، فقالوا: إن في هذه الصورة كان هناك بيعةً بثمنٍ، وبيعةٌ أخرى بثمنٍ، ولم يتم استقرار العقد على أيٍّ منهما، وبناءً عليه يترتب على هذا غررٌ، لأن الثمن هنا فيه جهالةٌ، ثم أيضاً قد يترتب من وجهٍ آخر على مثل هذه الصورة ربا، ما صورة الربا؟ قالوا: صورة الربا إن الثمن إذا كان أقل وأكثراً فيصدق على ما هو



أقل، لأنه اليقين، ومثله إذا كان الثمن على مؤجلٍ وحالٍ، فقد يصدق على الحال لأنه الأصل، فعندئذٍ لو انتقل إلى الأجل بعد الحلول سيكون عندئذٍ زيادةً على الدين بعد ثبوته في الذمة.

- لأنني لما أنا قلتُ لك أبيعك بألفٍ حالاً أو ألفين مؤجلةً، فإذا افترقنا ثم قلتُ أنت اشتريتها بالألف، فالمشكل هنا إن العقد في الحقيقة فيه نوعٌ من الغرر، وقد يترتب عليه خلافٌ وضررٌ، لأنه الثمنين أطلاقاً ولم يُتفق على أيٍّ منهما، فإن قيل الأصل الأقل الألف، فيقال عندئذٍ إن المصير إلى الألفين هو من قبيل الزيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة.
- فلاحظ أنه في كلا الحالتين، سواء قلنا إن الأصل هو الأقل وأخذنا به، أو نظرنا إلى أخذهما بالأكثر أو أخذ أحدهما بالأكثر ومطالبته به فيقول أنا أريد المؤجل الألفين ما أريد الألف، ففي كل من الحالتين لا يسلم هذا العقد من الإشكال، وهذا بناءً على هذه الصورة، وهو ما يذهب إليه في معنى البيعتين في بيعةٍ، أهل الحديث كما حكاها عنهم الترمذي وغيره.
- ✓ **المعنى الثاني: في كما قال المؤلف ما إذا قال أبيعك هذا على أن تبيعني الشيء الآخر،** فمثلاً تأتي لشخصٍ وتريد أن تبيع عليه سيارتك، فيقول أنا أشتريها منك لكن بشرط أن تشتري سيارتي أيضاً، وهذا يحصل كثيراً عندنا في بيع كَفَرَاتِ السيارة، فتجد الشيخ مثلاً يذهب إلى محل الكَفَرَاتِ، الكَفَرَاتِ هي الإطارات، فيقول لهم أريد أن أشتري منكم إطاراتٍ جديدةً، لكن على أن تشتروا مني إطاراتي، هذا كما قرر المؤلف من البيعتين في بيعة، وهو الذي نهي عنه.
- وله صورٌ كثيرةٌ منها مثلاً الآن من الصور المعاصرة على هذا المعنى عند من قال بعدم صحة هذا العقد الإيجار المنتهي بالتمليك، قالوا بيعتين ببيعةٍ، هذا من معاني المنع عند المانعين، **كيف بيعتان في بيعة؟** لأنه قال لك أؤجرك على أن تشتري، أو أبيعك على أن تستأجر، فصارتان بيعتان في بيعةٍ.
- ومن البيعتين في بيعة، ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو اختيار أيضاً تلميذه ابن القيم، وقال به أيضاً كثير من المعاصرين، **إن المراد بالبيعتين في بيعةٍ، بيع العينة، وما كان في معناها،** وذلك لأن الحديث **«من باع بيعتين في بيعة، فله أوكسهما أو الربا»**.
- يفسر النهي عن البيعتين في بيعة الوارد في الحديث، حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره، وذلك لأن العينة يصدق عليها أن فيها ثمنين إذا لم يُصر إلى الأقل منهما، وقعنا في الربا، **كيف هذا؟** يتبين بمعرفة صورة العينة، صورة العينة أن يأتي شخصٌ محتاجٌ إلى النقود، ولذلك سموها عينةً، محتاجٌ إلى العين، ويذهب إلى تاجرٍ، ويقول: بعني مؤجلاً، فيقبل هذا التاجر على أن يشتري منه حالاً، فمثلاً يذهب إلى تاجر سيارات، يشتري منه سيارةً بخمسين ألفاً، لكن هو ليس لديه نقودٌ أصلاً، فيقول: أسدّدك إياها بعد سنةٍ، **كم يسدده إياها؟** ستين ألفاً، فإذا اشتراها منه بخمسين ألفاً، عفواً اشتراها منه بستين ألفاً بعد سنةٍ، يقوم هذا التاجر بشراءها ممن اشتراها منه بخمسين ألفاً حالاً، فهو لأجل أن يحصل على هذه النقود الخمسين ألفاً، ذهب إلى التاجر، وقال: بعني هذه السيارة بستين ألفاً بعد سنةٍ، وأبيعك أنا إياها بخمسين ألفاً الآن، حتى يحصل هذا على النقود، فيستفيد الكاش، **وماذا يستفيد التاجر؟** يستفيد الزيادة على الخمسين ألفاً بعد سنةٍ، فحقيقته أنه أعطاه خمسين لكي يردّها له ستين، وبينهما حريرةٌ، السيارة هذه فقط، وهذا ما أشرنا إليه أنه نوعٌ من التلاعب في المعاملات والأحكام، لو كان الأمر على وجه الربا، لكان أهون من جهة معرفة الناس بحرمته، أما هذه الصورية في المعاملات، والاتفاف على الأحكام، فهو قد يكون في كثيرٍ من حالاته أخطر من التعامل.
- هذه الصورة -صورة العينة-، وما في حكمها من الصور، مثل التورق المنظم الآن في حكم العينة، التورق المنظم، أن يبيع البنك مثلاً، أو المؤسسة المالية على المتعامل معه سلعةً كما يسمونها المعادن أو غيره، وهي في حقيقة الأمر لم تُقبض بعد من هذا البنك، ولو قُبِضت فإنه لا يستطيع أن يُقبِض أصلاً هذا المشتري، فيقوم المشتري بشراءها من البنك، ثم يوكل البنك ببيعها عنه، فهو في حقيقة الأمر يشتريها من البنك مؤجلاً، ثم يقوم البنك ببيعها له، وإعطائه المبلغ، فيقول: خذ هذا المبلغ عشرة آلاف، وتردها لي خمسة عشر ألفاً، هذا يقولون على سبيل التورق؛ لأننا بعناها على طرفٍ ثالثٍ، وهذا الفرق بين العينة والتورق، أن ثم طرفاً ثالثاً، لكن في حقيقة الأمر هذا الطرف الثالث لا يعدو أن يكون صورياً، إذ أن هذا البيع لم يتحقق معه القبض الشرعي، ولم يترتب عليه الضمان بالنسبة للمشتري، بل البضاعة لم تقبض حتى في أحيانٍ كثيرةٍ في

جانب البائع نفسه، الذي هو البنك في مثل هذه الصورة، فكيف يبيعها، وقد نُهي عن بيع المبيع قبل قبضه؟ فإن كان قد قبضها، كيف يبيعها للمشتري قبل أن يقبضها؟ فهي لا تسلم من هذا أو ذاك، ولذلك نهى عنها أو منعها أكثر الفقهاء المعاصرين.

• هذا ما يتعلق بالبيعتين في بيعة، على سبيل الاختصار، أما التورق غير المنظم، وهو التورق العادي، يعني أن الشخص يذهب، مثل الآن ما يسمى بالمرايحة، إذا كانت شرعية؛ لأن فيه تطبيقات المرايحة في أحيان كثيرة الحقيقة خلل، أما إذا كانت شرعية، مثل أنت ذهبت إلى المؤسسة المالية، مصرفاً كان أو لم يكن، وطلبت منهم أن يمولوك، والناس يسمونه قرضاً، وهذا خطأ؛ لأنه لو كان قرضاً، لم يجز أن يأخذ البنك عليك زيادةً، يصير ربا، طلبت أن يمولوك بسلعة، فنقول: هذا التمويل يكون مشروعاً بالضوابط التالية:

✓ **الأول: أن يكون البنك مالكا لهذه السلعة.**

✓ **الثاني: أن تقبضها أنت من البنك،** كما هو الحال في الأسهم، لما البنك يكون عنده أسهم، فأنت تطلب من البنك تمويلاً عبر الأسهم، فيقوم البنك ببيعك هذه الأسهم، وتدخل إلى محفظتك، هنا تم القبض بالنسبة لك، وهي كانت مملوكة أيضاً للبنك، ثم تبيعها أنت في السوق، في سوق الأسهم، وتأخذ المبلغ الكاش النقدي الآن، وتسدد للبنك قيمة هذه الأسهم؛ لأنك أخذت منها وما دفعت له شيئاً، تسدها على أقساط، فيستفيد البنك الزيادة في الأجل، وتستفيد أنت النقد، وتكونون قد بعتم على طرف ثالث، وعندئذ يتحقق المقصود الشرعي، وهذا جمهور أهل العلم على جوازه، هذه الصورة، صورة التورق في هذه الحالة، وبه كان أيضاً يُفتي ثلثة من أسياننا، على رأسهم الشيخ ابن باز -رحمه الله تعالى.

◀ **(وقال: «لا تلقوا السلع، حتى يُهبط بها إلى الأسواق»).**

• **«حتى يُهبط بها إلى الأسواق»** والحديث متفق عليه، وحكمته ظاهرة.

الفرق طبعاً بين هذا وبين بيع الحاضر للبادي، كما قال ابن عباس -رضي الله عنهما: أنه هناك يكون له سمساراً، يعني ما يشتري منه، وإنما يبيع عنه، لكن هنا لا، يذهب قبل أن يأتي صاحب السلعة، وهو من غير أهل المدينة، كما لو كان من أهل البوادي، قبل أن يأتي إلى السوق، يتلقونه، وهذا للأسف موجود، وكثيراً فيما ترونه الآن في معارض السيارات، تجد أن البعض يتلقى الناس قبل دخولهم إلى المعارض، وربما لو دخل إلى معرض السيارات، منطقة تواجد محلات بيع السيارات، ربما باع سلعته بثمان أفضل، لكن هذا يتلقاه قبل أن يدخل، فيقول: تبيعها بثمان كذا، أقل من ثمن السوق؛ لأنه سيدخل بها إلى السوق، ويبيعها هو أيضاً، ولذلك نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن أن تتلقى السلع، حتى تصل إلى السوق، وهذا فيه فائدتان:

◀ **الفائدة الأولى: بالنسبة للبائع، أن البائع يجد ثمناً خيراً من ثمن هذا الذي اشتراها منه قبل أن يدخل إلى السوق؛** لأن هذا الذي اشتراها منه قبل أن يدخل السوق، غالباً سيضم ثمنها، يستطيع عندئذٍ يقلل من ثمنها، لبيع بثمان أعلى في السوق.

◀ **الفائدة الثانية: أن هذا فيه مضرّة على أهل السوق،** إذن هذا أضرر بالبائع، كما أنه أضرر بأهل السوق، لماذا؟ لأن هذا الذي اشترى قبل دخول هذه السلعة إلى السوق، لم يقبل بأن يبيع إلا بثمان فيه زيادة، وبالتالي ستكون هذه السلعة على أهل السوق غالية الثمن، كما أنه أيضاً سيكون متمسكاً بثمانه الذي قرره بخلاف صاحب السلعة نفسه، فلربما باع بثمان أقل، ولذلك جاء النهي عنه، وهذا أيضاً قد جاء في رواية مسلم: **«لا تلقوا الجلب، فمن تلقاه فاشترى منه، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار».**

• إذا تُلّي الجلب، ثم اشترى منه، وأتى هذا البائع إلى السوق، فوجد أن الثمن الذي اشترى به جيداً، أن هذا المشتري في الحقيقة اشترى منه بثمان السوق، فهو بالخيار عندئذٍ أن يمضي البيع، أو يفسخ فيما لو وجد أنه قد هضمه حقه، وهذا في حقيقة الأمر يدل على صحة البيع، بقائه على الأصل ما لم يفسخ عندئذٍ لثبوت فرق الثمن مثلاً، أو لحوق الضرر به من هذا التلقي، وهذا مذهب جمهور أهل العلم، ويدل عليه التأخير الذي جاء في رواية مسلم.

- وهذا النوع من البيع هو ما يُعرف ببيع المبيع قبل قبضه، والقبض لم يأت له حدٌ في الشرع. وكل ما أتى ولم يحدد\*\* في الشرع كالحرز فبالعرف احدد
- ما لم يكن له حدًا شرعًا، ومن ذلك الحرز، ومن ذلك القبض، ومن ذلك السفر، وغير ذلك من الأمثلة، فيُرجع فيه إلى **العرف المستقر**، فالقبض في كل شيء بحسبه، فالمكيل يُقبض بكيله، والموزون بوزنه، والمعدود بعده، وقبض السيارات الآن يُقبض بصورة معينة، منهم من يشترط انتقال السيارة برمتها عن مكان البائع إلى مكان المشتري، أو لمكان ثالثٍ بينهما، ومنهم من يكفي بأخذ المفتاح، وتمكين سائق السيارة من الخروج بها من معرض السيارات، وهكذا في ما لا يمكن حيازته، يعني نقله، مثل الأرض، فيكون قبضها عندئذٍ بالتخلية بين المشتري لها وبينها، بحيث يتمكن من الانتفاع بها، والتصرف فيها، فهذا نوعٌ أيضًا من القبض، وهذا كله دالٌّ على ما ذكرناه، من أن القبض في كل شيء بحسبه، فإذا لم يتحقق هذا المعنى، فلا يجوز أن تُباع السلع، لما رُوي من نهيه -عليه الصلاة والسلام- أن تُباع السلع حيث تُبتاع، حتى يحوزها التجار إلى رحالهم.
- وهذا حديث ابن عمر في قوله: ابتعتُ زيتًا في السوق، فلما استوجبت له نفسي لقيني رجلاً، فأعطاني به ربحًا حسنًا، فأردت أن أضرب يده، فأخذ رجلٌ بيدي من ورائي، أو بذراعي من ورائي، وقال: لا تبعه حيث ابتعته، حتى يحوزها التجار إلى رحالهم، وكان هذا زيد بن ثابت، وهذا الأمر من الأهمية بمكان، أن لا يعتمد المرء إلى بيع شيء قبل أن يقبضه، لماذا؟ لأنه لو باعه وبيع فيه يكون قد ربح في ما لم يضمن، وقد نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربح ما لم يضمن، كيف؟ قالوا: لأن الضمان يترتب على القبض، فمثلًا لو أنك اشتريت سلعةً من شخص، وما قبضتها أنت، اشتريت أنا الجوال منك، والجوال عندك، ثم هذا الجوال تلف، وهو بيدك، ما أضمنها أنا، الذي يضمنها من كانت بيده، فعندئذٍ لو أني بعت الجوال وهو بيدك، على الشيخ سعد، فأكون عندئذٍ ربحت فيه، خاصةً إذا بعته بربح، تتضح هذه الصورة، فأكون قد ربحت فيه، وأنا لم أضمنه بعد، وهذا في حقيقة الأمر مخالفٌ للقاعدة الشرعية التي قررتها وهي العدل، لأن الغنم بالغرم، دائمًا الشخص الذي يغرم، هو الذي يغنم، أما إذا كنت أنت غانمًا على كل حال، ولا تغرم، كما في مثل تلك الحالة، فتكون عندئذٍ قد أخللت بالعدالة، كيف أنا أضمن الشيخ فيما لو تلفت بيده، ثم أنا إذا بعته وربحت ما يأتيه شيء، ولا يستفيد من ذلك شيئًا، وإنما أستفيد أنا؟ ولذلك حرّم الربا، الربا أحد الطرفين رابحٌ على كل حال، والآخر خاسرٌ على كل حال، تذكروا هذا جيدًا، واربطوه بالقاعدة التي ذكرناها، أنه حيث كان العدل في المعاملة كان الحل، وحيث كان الظلم كان التحريم.

## باب الأصول والثمار.

### {باب بيع الأصول والثمار.

روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «من باع نخلاً بعد أن تأبر، فثمرتها للبائع، إلا أن يشترطها المبتاع».

- هذا الباب داخلٌ ضمن البيوع المشروعة، وإنما أفرد المؤلف هنا بالذكر؛ لكثرة مسائله، ودقتها، والأصول يُراد بها ما يتفرع منه الشيء، وهو جمع أصلٍ، كما في اللغة، وتصديق على مثل الأشجار والعقار ونحوها.
- وهذا الباب كما ذكرنا يتكلم عن ما يتصل بهذا النوع من البيع مما يسمى بالشروط الإضافية، لأن الشروط إما أن تكون شروطًا عامةً، أو تكون إضافيةً، العامة التي ذكرناها في شروط البيع، منها العلم والتراضي، كما أشرنا، والقدرة على التسليم، فهذا يصدق على كل بيع، لكن لما نقول: أنه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحه، أو إنما يباع الثمر إذا احمر أو اصفر أو تموه حلوا، فهذا نوعٌ من الشروط إضافيٍّ، خاصٌّ بهذا النوع من البيع، وهذا من أسباب إفراده.
- وقد قال هنا في الحديث المتفق عليه، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من باع نخلاً بعد أن تأبر، فثمرتها للبائع، إلا أن يشترطها المبتاع»، وهذا الحديث العظيم، فيه قاعدةٌ جليّةٌ، أشرنا إليها إشارةً، ذلك أن الحديث هنا «من باع نخلاً بعد أن تأبر، فثمرتها للبائع، إلا أن يشترطها المبتاع»، أجاز شراء الثمر قبل بدو صلاحه؛ لأن الثمر بعد التأبير، وقبل بدو الصلاح، في الحقيقة مما نُهي عن بيعه وشرائه إلا في هذه الصورة، ما هي الصورة هذه؟ الصورة هذه أن البيع وقع على

الأصل، فلذلك يقول لك: الأصول والثمار، وهو النخل، فثمرتها قال للبائع، لماذا؟ لأنه أبرها، فتعلقت نفسه بها، وانظر إلى هذه الدقة التشريعية العجيبة، التي -كما ذكرنا- لا تجدها في دين آخر، واستثنى النبي -صلى الله عليه وسلم- حالة ما إذا اشترطها المشتري، إذا قال المشتري: أنا سأشتري منك هذا النخل، لكن بشرط أن يكون معه الثمر الذي أبرته، فيجوز عندئذٍ، طيب والثمر لم يبدُ صلاحه؟ والثمر لم يبدُ صلاحه؛ لأننا قد ذكرنا أن من شروط تحريم الغرر في البيوع، أن يكون أصلاً في العقد، بينما هو هنا تبعٌ، ويثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً، ويُغتفر في التوابع، ما لا يُغتفر في غيرها، ولذلك هذا الحديث أصل لهذه القاعدة، يثبت تبعاً، ويُغتفر في التوابع، ما لا يُغتفر في غيرها، وهو أصل مفيدٌ نافعٌ.

**← {وكذلك سائر الشجر إذا كان ثمره بادياً}.**

• يعني ولو لم يكن نخلاً، كل شجر له ثمرٌ، إذا بدا فإنه عندئذٍ الأصل أن هذا الثمر يتبع البائع، لا المشتري، إلا إذا اشترطه المشتري.

**← {قال: وإن باع الأرض وفيها زرعٌ لا يُحصَد إلا مرةً، فهو للبائع، ما لم يشترطه المبتاع}.**

• وإن باع الأرض وفيها زرعٌ، يريد زرعاً ظاهراً، أما إذا كان بذراً لم يظهر، فيكون للمشتري، وهذا تلاحظوا فيه أنه بمعنى الثمر المؤبر، لأن الثمر المؤبر يكون كالزرع الظاهر، الذي بدى، بينما غير المؤبر يكون كالبذر ونحوه، مما لم يبدُ ولم يظهر.

**← {قال: وإن كان يُجَزُّ مرةً بعد أخرى، فالأصول للمشتري، والجزء الظاهرة عند البيع للبائع}.**

• نعم، إذا كان يُجَزُّ مرةً بعد أخرى، فعند البيع، الجزء الظاهرة هذه للبائع، والأصول للمشتري؛ لأنه تعلقت نفسه أيضاً بها، ولأنه أعمل جهده فيها، أما ما وراء ذلك من أصل، فهو في حقيقة الأمر تابعٌ للمشتري، إذ لم يكن عندئذٍ ظاهراً، حتى يصدق عليه عندئذٍ تعلق المشتري به، أو ارتباطه به.

**{فصل: نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وإن باع الثمرة بعد بدو صلاحها، على الترك إلى الجذاذ جاز، وإن أصابته جائحةٌ، رجع بها على البائع، لقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «لو بيعت من أخيك ثمراً، فأصابته جائحةٌ، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟»}.**

• الفصل هذا في حكم بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، قد بين فيه المؤلف هنا الحديث المتفق عليه، وهو نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وهذا الدليل يؤكد المعنى؛ لأن الثمر قبل بدو صلاحه -في الحقيقة- لم يأمن العاهة والفساد، فلربما سرى إليه ما يفسده، وهذا فيه إلحاق ضررٍ بين على المشتري الذي اشتراه، وهو يرجو نفعه، ولم يتحقق له ذلك، إضافةً إلى أن هذا الحقيقة فيه بذلٌ للثمن في ما لا يفيد، لأن الآن هذا الثمر في مثل هذه الحالة، لا يستحق هذا الثمن، لما قد يعرض إليه من فسادٍ، وثالثاً: أن هذا يترتب عليه أيضاً شحناء وخلافٌ، ولذلك مُنع، وهذه من حكم النبي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه.

**← {قال: ولو باع الثمرة بعد بدو صلاحها، على الترك إلى الجذاذ جاز،}**

• وهذه الحالة الأولى، أن يبيعه بعد بدو الصلاح بشرط أن يقول: ما أخذها منك الآن، وإنما إذا جاء الجذاذ؛ لأنها ستجذ مثلاً بعد أسبوع أو أسبوعين أو أقل أو أكثر، فهذا يجوز، الثانية: لو باعه بشرط القطع، قال: أنا اشتريت منك هذا الثمر، لكن تقطعه الآن، تجذ لي الآن، أيضاً جاز، وهذا ظاهرٌ بينٌ، أما لو باعه وسكت، فلا إشكال -إن شاء الله تعالى-، وذلك لأن الأصل في بيع الثمر عند بدو الصلاح الصحة والجواز، وله عندئذٍ أن يطالب بالقطع؛ لأنه استحققه، وقد اشتراه، الفرق هنا بين هذه الحالات، فيما إذا اشتراه بعد بدو صلاحه، مُبقياً إلى الجذاذ ثم أصابته جائحةٌ عندئذٍ قبل أن يقبض، هذا ما جاء الحديث الذي أورده المؤلف فيما روى مسلم في شأنه، وهذا أيضاً يؤكد لك كيف عناية الأحكام الشرعية بكل العوارض والطوارئ التي تطرأ على العقد.



قال: فإن أصابتها جائحةٌ، رجع بها على البائع. لقول النبي -صلى الله عليه وسلم: «لو بعت من أخيك ثمرًا» يعني اشتريت ثمرًا «فأصابتته جائحةٌ، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟».

- يعني لو أن الشخص باع ثمرًا، أو اشترى ثمرًا من أخيه، ولكن هذا الثمر أصابته جائحةٌ، فعندئذٍ لا يأخذ البائع من المشتري ثمنًا، لا يأخذ ثمنًا لماذا؟ لأنه لم يسلمه هذه البضاعة، أو هذا الثمن، أو السلعة التي اتفقوا عليها، هذا إذا كان التلف بأفةٍ سماويةٍ، والآفة السماوية هنا لعل المراد بها أعم من لفظها، فلو أنه مثلاً أصاب هذا الثمر أحدٌ لا يُقدر على تضمينه، كما يقع أحيانًا من الحروب ونحوها، فعندئذٍ كيف تطالب هذا المشتري بدفع هذا الثمن، وهو في حقيقة الأمر ما استفاد شيئًا من هذا العقد.
- قال: وصلاح الثمر- ثمر النخل- أن يحمر أو يصفر، للحديث، حديث أنس -رضي الله تعالى عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الثمار حتى تزهر، قلنا لأنس: ما زهوها؟ قال: تحمر أو تصفر، وفي العنب أن يتموه حلواً، وهذا فيه الإشارة إلى أنه قبل ذلك قد يعرض له الفساد.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

